

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨١٣

الثلاثاء ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد شاريفوف
	ألمانيا	السيد أيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مادوريرا
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقارير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/548)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/548)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/548، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد غمباري، الذي أرحب به ترحيبا حارا في المجلس.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لكي أوافي المجلس مجددا بمعلومات بشأن الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي أعقاب تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الصادر في ١٦ تموز/يوليه، والمعروض على المجلس، أود أن أسلط الضوء على بعض التطورات الرئيسية المتصلة بالحالتين السياسية والأمنية.

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه الطرفان الموقعان على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، صوب تنفيذها، فإن ذلك تركز حتى الآن بشكل أساسي على إنشاء المؤسسات التي نص عليها الاتفاق وما يتصل بها من تعيينات سياسية. وفي ذلك السياق، أقر الطرفان أن العديد من أحكام الاتفاق لم تُنفذ بعد، حتى بعد مضي عدة أشهر على المواعيد النهائية المنصوص عليها.

وقد قامت لجنة تتألف من الطرفين الموقعين و العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتنقيح الجدول الزمني للتنفيذ لتحديد مواعيد نهائية جديدة لتنفيذ أحكام الاتفاق. ووقع ممثلو الطرفين بالأحرف الأولى على الجدول الزمني المنقح في احتفال نظم في الخرطوم في ١٨ تموز/يوليه، تعهدوا خلاله بالتعجيل بالوفاء بواجباتهم بموجب الاتفاق. خلافا للحالة التي أعقبت اعتماد اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي وقع في عاصمة بلدي أبوجا، عندما كان لحكومة السودان موارد أكثر بكثير من الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق، يبدو الآن أن الحكومة لديها الإرادة السياسية لتنفيذ وثيقة الدوحة، لكن موارد مالية أقل من أجل التنفيذ الكامل للأحكام.

في هذا السياق بدأت السلطة الإقليمية لدارفور، بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وباقي الشركاء الدوليين، بعثة التقييم المشتركة لدارفور، المنصوص عليها في وثيقة الدوحة. ومن المتوقع الانتهاء من البعثة، التي تهدف إلى تحديد وتقييم الاحتياجات من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في دارفور، بحلول نهاية السنة، وأن تشكل أساسا لحشد الموارد. ويشكل الشروع فيها، خطوة إيجابية تستحق منا الثناء. وكما تشير إلى ذلك التدابير التقشفية التي أعلن عنها الرئيس البشير

في ١٨ حزيران/يونيه، بينما أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ وثيقة الدوحة تقع على عاتق الأطراف الموقعة، فإنها ستكون بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الأحكام الرئيسية، على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

وبصفتي كبير الوسطاء المشترك المؤقت، واصلت العمل بالتشاور مع نائب رئيس الوزراء لدولة قطر، دولة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، الذي يتولى ملف الوساطة بشأن النزاع في دارفور، من أجل استئناف المفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة. في هذا الصدد، وبالإضافة إلى تواصلي مع الحركات الرئيسية، اتصلت بي عدة حركات وفصائل مسلحة صغيرة، وأبدت الرغبة في إجراء محادثات مع الحكومة، باستخدام وثيقة الدوحة كأساس للمناقشات. وترد أسماء تلك الحركات في آخر تقرير.

واتفقنا خلال المناقشات التي أجريتها مؤخرا مع نائب رئيس الوزراء آل محمود، على أن الجو مناسب لإعادة إطلاق عملية الوساطة من خلال إجراء مشاورات تمهيدية مع جميع حركات المعارضة المعنية. والقصد من ذلك، تعزيز المكاسب التي تحققت من خلال تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والضغط على الحركات الممانعة من أجل الانضمام إلى العملية. خلال مناقشاتنا مع وزير حكومة السودان ورئيس مكتب متابعة عملية إحلال السلام في دارفور، السيد أمين حسن عمر، أعرب عن استعداد الحكومة للتواصل مع الحركات باستخدام وثيقة الدوحة، كإطار للمناقشات.

وواصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مساعدة الأطراف فيما يخص جهودها الرامية إلى نشر وثيقة الدوحة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وفي ٥ تموز/يوليه، عقدت آخر حلقة عمل غايتها النشر، في جامعة الفاشر، ليصل مجموع حلقات العمل المستكملة إلى ١٤٠ حلقة، بمشاركة ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ شخص، في ولايات دارفور الخمس، ما يزيد عن ٣٠ في المائة منهم من النساء. وجرت تقريبا جميع حلقات العمل بدون قيود.

وفي سياق جهود النشر، استقصت البعثة آراء أصحاب المصلحة الدارفوريين، بشأن دور الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور في تعزيز السلام وتشجيع المصالحة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة. وبينما أعربوا عن قلقهم بشأن ما إذا كان سيسمح لغالبية مجموعات أصحاب المصلحة بالمشاركة في عملية خالية من تلاعب أطراف النزاع، فقد دعوا مع ذلك إلى بدء العملية فورا.

كان لي شرف حضور المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور، الذي عقدته السلطة الإقليمية لدارفور في الفاشر، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتمثل الهدف المعلن للمؤتمر في،

> ”تعبئة الدعم الشعبي والسياسي والدبلوماسي لوثيقة الدوحة، وحشد الجهود والطاقات لدعم برامج التنمية، وتعزيز مبادئ العمل بروح الفريق وقيم الديمقراطية والحوار، وتهيئة بيئة مواتية لإصلاح النسيج الاجتماعي والعودة الطوعية للمشردين داخليا، وتهيئة ظروف جيدة لإطلاق الحوار بين أهالي دارفور“.

وافتُتح المؤتمر من قبل النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد علي عثمان طه، وحضره عدة وزراء، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في الخرطوم، وأعضاء لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة. وقدمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الدعم اللوجستي للمؤتمر، حيث نقلت أكثر من ٨٠٠ مشارك، من قطاع واسع من مجموعات أصحاب المصلحة في دارفور.

يتمثل الإنجاز الرئيسي للمؤتمر في أنه قد وفر محفلا، للمرة الأولى منذ الدوحة وداخل دارفور، لأصحاب المصلحة في

دارفور، من أجل التقييم وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدما. وعبر أكثر من ١١٠ أشخاص، عن آرائهم بحرية وبوضوح خلال المؤتمر. واتبع أغلبهم نهجا شديد الانتقاد للحكومة. ولم نسمع حالات انتقام أو ترهيب للمشاركين.

وفر المؤتمر، بالاشتراك مع حلقات العمل الخاصة بنشر وثيقة الدوحة التي عقدت في جميع أنحاء دارفور، دروسا مستخلصة تحضيرا للمؤتمر الخاص بعودة المشردين داخليا واللاجئين، المقرر عقده من قبل السلطة الإقليمية لدارفور خلال الخريف، وكذلك إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وستواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، رصد إنشاء العناصر التي تيسر تهيئة بيئة مواتية، قبل إجراء الحوار الداخلي. ومع الخبرات المكتسبة والآراء التي أعرب عنها الدارفوريون، خلال عملية نشر وثيقة الدوحة، وأيضا خلال المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور، فإن الآفاق تبدو إيجابية فيما يخص الحوار والمشاورات المقترحة.

وفي هذا الصدد، يتعين الثناء على السلطة الإقليمية لدارفور لتنظيمها المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور، في سياق الحالة الراهنة التي تشهد أزمة اقتصادية وإحباطا. إن ذلك مظهر من مظاهر التزام السلطة الإقليمية في دارفور بالحوار والشراكة مع أهل دارفور بخصوص مستقبل المنطقة.

وبالإضافة إلى المواجهات العسكرية المشار إليها في التقرير المعروض عليكم، تحقق حفظة السلام التابعين لعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من أن طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية، أسقطت ٢٤ قنبلة على منطقة تبعد حوالي ٢٠ كيلومترا جنوبي مدينة الطويلة في شمال دارفور، سقطت سبع منها على بعد أربعة كيلومترات من مخيم للمشردين داخليا. وزارت دورية تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، موظفي أربع منظمات غير حكومية، تقطعت بهم السبل في قرية الجديد في الخرطوم بسبب القصف، وأكدت سلامتهم. وقدمت الدورية معلومات أمنية لعمال الإغاثة، وعرضت مرافقتهم إلى مكان آمن. ووصلوا بعد ذلك، إلى الفاشر، بسلام بعد أن اختاروا التصرف على مسؤوليتهم.

وفي ١٦ تموز/يوليه، اشتبكت قوات الحكومة مع قوات حركة مسلحة مجهولة، في منطقة تقع على بعد ٢٩ كيلومترا جنوب شرقي مدينة الطويلة. وأكدت مصادر محلية التقارير التي أفادت عن إسقاط القوات البرية التابعة للحركة لطائرة هيلوكبتر تابعة للقوات المسلحة السودانية، خلال القتال. وأسقطت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية في ١٨ تموز/يوليه قنبلتين أخرتين، على بعد ٢٣ كيلومترا جنوبي مدينة الطويلة. وجاءت الاشتباكات عقب ورود تقارير عن وقوع حوادث اختطاف للسيارات وسطو على المدنيين من قبل جماعات مسلحة مجهولة تنشط في المنطقة، والكمين الذي نصب، في ٢٦ حزيران/يونيه، لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية، في منطقة تبعد ٣٠ كيلومترا جنوبي مدينة الطويلة. وادعي قتل جنود حكوميين، وسرقة مركبات خلال الهجوم.

تحقق حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من تقارير القصف والمواجهات وقيموا احتياجات السكان من الحماية. ولم تجر الإفادة عن وقوع ضحايا من المدنيين. وتخلص فريق إبطال الذخائر المتفجرة، بشكل آمن من ثماني قنابل لم تنفجر والعديد من الصواريخ التي لم تنفجر. وأكدت دورية تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ذهبت إلى مخيم دالي للمشردين داخليا، على بعد ٨ كيلومترات جنوبي مدينة الطويلة، أن القتال قد شرد حوالي ٧٥٠ شخصا. وأوفدت بعثة تقييم إنسانية إلى المنطقة في ١٨ تموز/

يوليه، ستفيد نتائجها فيما يخص المساعدات التي ستقدمها وكالات المعونة.

في حوادث أخرى، في ٨ تموز/يوليه، واجه سكان مخيم الحميدية الواقع بالقرب من زالنجي في وسط دارفور، رجلين مسلحين مجهولي الهوية، واعتديا عليهما وقتلاهما، حيث كان السكان يشتبهون في قيامهما بنشاط إجرامي. وفي اليوم التالي، جرى اختطاف تسعة من سكان المخيم. وطالب المختطفون بفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن، ودفع دية عن الشخصين المقتولين وتسليم مرتكبي الاعتداء.

رفض قادة المخيم، الذين يدعم كثير منهم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد غير الموقعة، السماح للسلطات الحكومية بدخول المخيم للتحقيق في عمليتي القتل. تتواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مع السلطات المحلية وقادة المخيم والمجتمعات المحلية المجاورة، من أجل تخفيف حدة التوتر وتيسير التوصل إلى حل سلمي للحالة. وقد تم نشر حفظة سلام حول المخيم لمنع وقوع المزيد من العنف. علاوة على ذلك، تمت زيادة وتيرة دوريات الشرطة التابعة للعملية المختلطة داخل المخيم.

وفي ١٦ و ١٨ تموز/يوليه، اندلعت اشتباكات بين جماعات من الرزيقات والمسيرية في أبو جبرة الواقعة في شرق دارفور، بالقرب من الحدود مع ولاية جنوب كردفان، بسبب نزاع على الأراضي وحقوق الرعي.

ووفقا للمصادر المحلية، قُتل ٦٠ شخصاً تقريباً في القتال. وعلى إثر تلقي البعثة بلاغاً عن القتال، أرسلت فريقاً إلى المنطقة للحؤول دون المزيد من الصراع. وقامت البعثة أيضاً بنقل بعض مسؤولي السلطات المحلية، بمن في ذلك والي غرب دارفور، وزعماء القبائل لإجراء محادثات مع الزعماء المحليين لدعوهم إلى الهدوء. ونُشرت القوات المسلحة السودانية بين الجماعات، وانخفضت حدة التوترات على إثر تدخل البعثة والسلطات المحلية. ولا تزال البعثة، التي أثنت السلطات في غرب دارفور على تدخلها، تقوم برصد الحالة عن كثب وتدعم جهود الصلح المحلية.

تتعدد التحديات التي تواجه دارفور اليوم، لكن بفضل العزيمة والالتزام بالسلام المستدام الذي يعمل من أجله موظفو البعثة وشعب دارفور، أمكن تحقيق تقدم كبير. على الصعيد السياسي، تعتبر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور وثيقتين رئيسيتين قادرتين على توجيه الجهود السودانية والدولية في دارفور على طريق التوصل إلى تسوية شاملة للصراع بمشاركة الجميع. علاوة على ذلك، توفر كلتا الوثيقتين الوسيلة التي يمكن بها تحسين الحياة اليومية لأهل دارفور.

بإنشاء السلطة الإقليمية لدارفور، أصبح لدينا الآن شريك جديد ومباشر نعمل معه على دفع هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام في دارفور إلى الأمام. وأود أن أؤكد على أهمية العمل مع السلطة الإقليمية والمؤسسات الأخرى لبناء قدراتها في هذا المنعطف الحاسم لعملية السلام. لقد آن الأوان لتكملة مهمة حفظ السلام بمبادرات تنهض ببناء السلام والانتعاش والتنمية المبكرين في دارفور. يجب أن نضاعف التزامنا بإعادة الخدمات الأساسية للمزيد من المجتمعات المحلية وتيسير الانتعاش المبكر وإعادة الإعمار. يمثل هذا الأمر عنصراً رئيسياً لتوطيد المكاسب التي حققناها في المنطقة ولإقناع المجتمعات المحلية المترددة في عملية السلام بالانضمام إليها.

وأود أن أقول، مع الاحترام، إنه فيما يلوح السلام المستدام في الأفق، لا يزال هناك من الجهد ما يتعين بذله. فما تحقق من تقدم لا يزال هشاً ويمكن خسارته بسهولة إنْ فقدنا التركيز. لقد عانى أهل دارفور معاناة طويلة وعميقة، وبالتالي لا يمكن لنا أن نسمح بأي انتكاسة أو تراجع. إنّ علينا

أن يستمر تركيزنا وعزمنا والتزامنا بإحراز تقدم على طريق السلام والمصالحة في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية عن الحالة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): في مستهل بياني أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتقدم عبركم بالشكر للسيد إبراهيم غمباري المبعوث الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور على الإحاطة التي قدمها واستعرض من خلالها تقرير الأمين العام الدوري عن الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية البعثة المختلطة، آملين أن تفضي مداولاتنا هذا اليوم إلى كل ما مِن شأنه دعم وتعزيز عملية السلام والاستقرار التي عمت سائر أرجاء دارفور بعد أن قطعنا شوطاً كبيرا في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

أكد تقرير الأمين العام المعروض عليكم في محوره السياسي أن هناك تقدماً مقدراً على صعيد تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعد أن تولت سلطة دارفور الإقليمية مهامها وأكملت إنشاء مكاتبها في الخرطوم ودارفور. كما أوضح التقرير في الفقرة ١٨ أن حكومة السودان، بالرغم مما اعتمدته مؤخراً من إجراءات اقتصادية تقشفية، قد حولت أو خصصت خلال الفترة من ٣ إلى ١٨ نيسان/أبريل الماضي مبلغ ٢٥ مليون دولار لسلطة دارفور الإقليمية، وما زالت حكومة السودان ماضية في تخصيص المبالغ اللازمة لتمويل سلطة دارفور الإقليمية. كما لا بد من الإشارة إلى ما جاء في الفقرة ٦ من التقرير بأن حكومة السودان أصدرت مرسومين بهدف تسريع تنفيذ وثيقة الدوحة حيث أُنشئت بموجب المرسوم الأول اللجنة العليا لمتابعة السلام في دارفور برئاسة السيد رئيس الجمهورية شخصياً، بينما ووسعت بموجب المرسوم الثاني عضوية مكتب متابعة السلام في درافور، المُنشأ عملاً بوثيقة الدوحة، للتأكد من انسياب الدعم واستمرار التنفيذ. لكن بالرغم من هذا التقدم، فقد لاحظنا أن مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية البعثة المختلطة في دارفور لم يبرز هذا التقدم بالقدر الكافي، بل تضمنت بعض عناصر مشروع القرار إشارات سالبة لما أسموه بالبطء الخطير في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهذا يناقض ما استمعنا إليه للتو من السيد غمباري إذْ ذكر أن هناك العديد من حركات التمرد قد اتصلت به وبالسيد وزير الدولة القطري لتنضم إلى وثيقة الدوحة للسلام. كما علمنا من السيد غمباري أن البعثة المختلطة نظمت، بالتعاون مع حكومة السودان، ١٤٠ حلقة عمل شارك فيها العديد من الأفراد من أهل دارفور لمناقشة وثيقة الدوحة وكيفية تنفيذ ما جاء فيها. ليس ذلك فقط، بل استمعنا إليه وهو يقول إن هذه حلقات العمل المائة والأربعين هذه قد نُظمت بدون حواجز وأن نسبة مشاركة المرأة فيها فاقت ٣٠ في المائة من المشاركين. كل هذا يوضح المضي الإيجابي السلس والتقدم في مسيرة السلام في دارفور، كل هذا لم يعكسه مشروع القرار المقدم لتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

استمعنا أيضا إلى السيد غمباري، وسوف أعود إلى ما تضمنه تقرير الأمين العام أيضا من جوانب إيجابية من أن مؤتمر جميع أهل دارفور الذي انعقد في الفاشر خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ من تموز/يوليه الحالي قد شارك فيه العديد ممن هم أفراد ينتمون إلى حركات التمرد، شاركوا بحرية كاملة، و لم يكن هناك حجر على آرائهم وتحدثوا جميعا منتقدين الحكومة. أليس هذا شاهدا على أن الحكومة راغبة وجادة وحريصة على تعزيز عملية السلام في دارفور. نتوقع من مجلسكم الموقر أيضا، انطلاقا من حرصه على تعزيز هذه العملية، أن يعكس هذا في مشروع القرار لكي يشجع جميع الأطراف على إكمال ما هو متوقع.

الفقـرة ٥ من تقرير الأمين العام أفادت بأن اللجنة العليا، الـتي تضم الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة بالاشـتراك مع العملية المختلطة للاتحـاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قد عقدت اجتماعـا في حزيران/يونيه الماضي اتفقت فيه على جـدول زمني محدد لتنفيـذ وثيقة الدوحة. وهـذا أيضا تطور ايجابي مثـالي يحدد أن هناك خريطة طريق مفصلة تتحدث عن مدى زمني محدد لتنفيذ وثيقة الدوحة.

كنـا نتوقع أيضا أن يحتوي مشـروع القرار على فقرات قويـة تخاطب الحركات الرافضة للسـلام بلغـة حاسمة وملزمة بعـد أن أكد تقرير الأمين العـام المعروض عليكم في أكثر من موضع أن حركات دارفور المتمردة الرافضة للسـلام متمسكة بمـا أعلنته تحت مظلة ما يسـمى بالجبهـة الثورية، وهدفها هو إسـقاط الحكومة، بل أن ممثلي هذه الحركات أكدوا بوضوح للسـيد غمباري، حسـب ما جاء في تقرير الأمين العام، أنهم ملتزمون بأهداف الجبهة الثورية للعمل على إسـقاط الحكومة بالقوة وعبر العمل العسكري.

هل يسـتقيم أن يأتي مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية العمليـة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمـم المتحدة في دارفور خاليا من أي إدانة لهذا التطور الخطير، كيف يتم هذا، ومهمة المجلس الأساسـية هي الحفاظ على الأمن والسلم والدوليين. إن لم يتضمـن إدانـة واضحـة لهذه الحركات الـتي تعلن بكل صراحـة أن هدفها هو العمل العسـكري لإسـقاط الحكومة، نكون قد قصرنا في واجبنا، ونكون قد شـجعناها على المضي في هذا الاتجاه الخطير.

لقـد أوضح التقرير المعروض عليكم أن مشـاريع التنمية وإعـادة الاعمار هـي الأولوية الملحة التي تعمـل على انجازها الحكومة وحركة التحرير والعدالة بغرض الاستجابة لمتطلبات الاسـتقرار في دارفـور، في ضـوء ازديـاد معـدلات العـودة الطوعية للنازحين، على النحو الذي ورد في المحور الإنسـاني مـن التقريـر المعروض عليكم، والذي أكـد في الفقرة ٣٦ أن هنالـك ٤٤٤ ٣٧ نازحا داخليـا و ١٤٥ ١ لاجئا قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية لممارسة أنشطتهم الحياتية الطبيعية خلال الفترة مـن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. هذا تضمنه التقرير المعروض عليكم، وهذا تطور ايجابي مثالي. هذا وقد استمرت معدلات العودة الطوعية في وتيرة متصاعدة خلال نيسـان/أبريل وأيار/مايـو وحزيران/يونيه، وهذا أيضا يؤكد بدوره مدى حالة الاستقرار والأمن التي تنعم بها ولايات دارفور الآن.

وفي الوقت نفسه، فإن هذا يؤكد أن على المجتمع الدولي بصفة عامة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المشـاريع السريعة العائد والمشـاريع الخدمية اللازمة للعائدين. وفي هذا الصدد، نشـيد بالاجتماع الذي عقد في ٢٨ أيار/مايو، الذي شـارك فيه كل مـن مصرف التنمية الأفريقي وبرنامـج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبعض الشـركاء الدوليين، والذي شكل بداية التخطيط العملي لإنشاء بعثة التقييم المشتركة لدارفور المنصوص عليها في وثيقة الدوحة من أجل تقييم احتياجات الدعم للتنمية والقضاء على الفقر والإنعاش الاقتصادي في دارفور.

إن اللافـت للنظر أنـه في الوقت الذي أورد تقرير الأمين العام الأنشـطة السياسـية التي اضطلعت بها الأطراف في وثيقة الدوحة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في دارفور، فإنها لم تلق حظها الوافي في مشروع القرار المعروض عليكم لتمديد ولاية البعثة.

أما ما جاء في مشـروع القرار الخاص بتمديد ولاية البعثة من إشـارات إلى ما أسموه بالقيود المفروضة على حركة البعثة، فإننـا نشـير إلى أن العملية المختلطة للاتحـاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفـور قد ارتفعت معدلات أطوافها اليومية لتبلغ ١٦٠ طوفا في اليوم مقارنة مع ٩٠ طوفا في اليوم خلال الفترات السـابقة. وهذا خير دليل على حريـة حركة العملية المختلطة

للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشير هنا كذلك إلى أن السيد الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري، قد نفذ قبل حضوره إلى نيويورك طوافا ميدانيا بطائرة هليكوبتر على عواصم ولايات دارفور الخمس، الفاشر والجنينة ونيالا وزالنجي والضعين، خلال يومين فقط. أولا، نشكره على جهده المقدر بالقيام بتلك الرحلات. ولكن ما يهمني هو أن هذه الرحلات توضح أيضا عدم الحجز أو المنع لجميع مسؤولي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الاضطلاع بمهامهم وزيارات المناطق المختلفة في دارفور. كما أن هذه الزيارات تؤكد استتباب الأمن والسلام في دارفور.

موضوع هام آخر أود أن أشاطركم إياه في ختام بياني هذا، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لحكومتي، هو إقحام موضوع جيش الرب للمقاومة في دارفور. كما هو معلوم أن بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هي بعثة ولايتها قاصرة على إقليم دارفور فقط. وعلاوة على هذا، فإن جيش الرب للمقاومة هو حركة تمرد داخل الأراضي الأوغندية، والسودان لا يتقاسم أي شريط حدودي مع أوغندا. كما أنه ليس هناك أي وجود لعناصر حركة الجيش الرب للمقاومة المتمردة في دارفور ولا توجد هناك أي معلومات معتمدة على تقارير ذات مصداقية في هذا الشأن في دارفور. إن إقحام أمر جيش الرب للمقاومة في دارفور أمر مرفوض لبلدي.

وأود أن أقول بطريقة واضحة معلومة لجميع أعضاء المجلس إنه بمثل ما تعاوننا تعاونا تاما في سلاسة أفضت إلى اتساع العملية السلمية في دارفور، ما زال تعاوننا مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والقائمين عليها خير شاهد على ذلك، إلا أن إقحام مثل هذا الموضوع، فإنني أعلن لكم اليوم أنه سيكون معوقا ومرفوضا وربما يؤثر على علاقتنا مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأداء مهامها في دارفور. إن كنا فعلا نرغب في تحقيق السلام والأمن والاستقرار فلنبعد هذا الأمر عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعن دارفور. وإلا نكون نقصد تعويق العملية السلمية.

هذه رسالة قوية أود أن أوضحها. لا نقبل البتة الربط بين موضوع جيش الرب للمقاومة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إذا ضمن هذا في مشروع القرار فإنه سيعقد العلاقة بين السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وليتحمل من يصر على ذلك النتائج.

أختتم بالقول إن حكومة السودان تدين بشدة حركة جيش الرب للمقاومة، ومستعدة للتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الأمر. لكن أن يلصق بدارفور وبالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فهذا مرفوض، ولا مبرر له.

في ختام كلمتي، أقول باختصار إننا نتطلع إلى مجلسكم الموقر، وهو مجلس حريص على الأمن والسلم، لأن يتضمن مشروع القرار إدانة واضحة لما عرف بالجبهة الثورية لما أعلنته من هدف الإطاحة بحكومة السودان عن طريق القوة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.